



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : العلوم الإقتصادية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

المالية الدولية

موجهة لطلبة السنة الثالثة - ليسانس - علوم إقتصادية : تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي .

إعداد

الدكتورة: دربال فاطمة الزهراء.

السنة الجامعية 2022-2023 .

فهرس المحتويات

- 1- مقدمة أ-ج
- 2- مدخل للمالية الدولية (المفهوم ، ، الفوائد والأهمية) 1-2
- 1- مفهوم التمويل الدولي 1
- 2- أهمية التمويل 2
- 3- اسواق ونظم الصرف الأجنبي 3
- 1- ماهية سعر الصرف (سعر الصرف ، تسعير العملات ، وظائف سعر الصرف ، انواعه واهداف
سعر الصرف)..... 3
- 2- نظريات سعر الصرف 7
- 3- سوق سعر الصرف.(تعريفه ، المتدخلون في سوق سعر الصرف ، خصائص سوق سعر
الصرف)..... 10
- 4- إدارة مخاطر الصرف الأجنبي 12
- 1- تعرف خطر سعر الصرف 12
- 2- تقنيات التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف..... 13
- 5- ميزان المدفوعات (نظريات التوازن)..... 15
- 1- ماهية ميزان المدفوعات (تعريف الميزان المدفوعات ، أهمية ميزان المدفوعات) 15
- 2- مكونات ميزان المدفوعات 17
- 3- أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات..... 22
- 6- النظام النقدي الدولي (الماضي ، الحاضر ...). 24
- 1- التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي 24

- 35..... إصلاح النظام النقدي الدولي -2
- 37..... البيئة المؤسسية للتجارة والمالية الدولية (ص ن الدولي ، البنك العالمي) -7
- 37..... صندوق النقد الدولي -1
- 42..... البنك العالمي -2
- 8- البيئة الاقتصادية الكلية الدولية (النظريات ، والممارسات)
- 45..... الحوكمة المالية -1
- 47..... العولمة المالية -2
- 51..... الأعمال الموجهة -9
- 52..... قائمة المراجع -10

قائمة المصطلحات

المصطلح	الترجمة
صندوق النقد الدولي	International monetary fund
البنك العالمي	The world Bank
الحكومة	Governance
العملة	Globalisation

مقدمة

مقياس المالية الدولية يسمح للطالب بفهم التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي وتحليل الأزمات الدولية وبالأخص المتعلقة بسعر الصرف وتفسير الإختلالات التي تواجه ميزان المدفوعات وتصنيفها ومعالجتها إقتصادية وفيمايلي تقديم العام حول المقياس :

✓ **الفئة المستهدفة:** السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي .

✓ **المقياس:** المالية الدولية .

✓ **الرصيد:** 04 السداسي الأول .

✓ **المعامل:** 01

✓ **الحجم الساعي:** ساعة ونصف كل أسبوع (محاضرات) . وساعة ونصف كل أسبوع (أعمال موجهة)

أعضاء هيئة التدريس : -دربال فاطمة الزهراء (أعمال موجهة ، المحاضرة)

معلومات التواصل مع الأستاذ

أ.دربال فاطمة الزهراء

البريد الالكتروني: fatima.derbal@univ-temouchent.edu.dz

مكان التواصل: قاعة الأساتذة

يعتبر مقياس المالية الدولية من وحدات التعلمية المنهجية لعروض التكوين في نظام ل م د، يدرس لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، يتم التطرق فيه إلى المحاور التالية:

1- مدخل للمالية الدولية (المفهوم ، الأبعاد ، الفوائد والأهمية)

2- أسواق ونظم الصرف الأجنبي

3- إدارة مخاطر الصرف الأجنبي

4- ميزان المدفوعات (نظريات التوازن)

5- النظام النقدي الدولي (الماضي ، الحاضر ...)

6- البيئة المؤسسية للتجارة والمالية الدولية (ص ن الدولي ، البنك العالمي

7- البيئة الاقتصادية الكلية الدولية (النظريات ، والممارسات)

ولكي يتمكن الطالب من استيعاب محاضرات المقياس يتوجب عليه اكتساب مصطلحات قبلية والمتمثلة في ماهية النقود وتطورها التاريخي ودورها حسب المدارس الاقتصادية ونظريات السياسة النقدية وفهم الإقتصاد الكلي والفرق بينه وبين الجزئي .

✓ أهداف التعلم

الكفاءة المستهدفة هي "تمكين الطالب من تحليل الازمات الاقتصادية والنقدية التي مر بها يمر بها النظام النقدي الدولي والتي لازالت تواجهه من أهم الأهداف التي تميز هذا الدرس أيضا هي:

1- من حيث المعرفة

- فهم مراحل النظام النقدي الدولي. تحليل الأزمات الاقتصادية ، فهم سعر الصرف ونظرياته.
- التعرف على نشأة النظام النقدي الدولي والمؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .
- 2- الخبرة المكتسبة من المعرفة أو المهارات التشغيلية:
- تمكين الطالب من إدراج أهم المصطلحات في المالية² الدولية من خلال ضبط المفاهيم الأولية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي وتطوره، إضافة إلى فهم التعاملات النقدية الدولية .
- 3- كفاءة توظيف المعرفة أو المهارة السلوكية:
- إمكانية الطالب من تحليل الأزمات الاقتصادية والنقدية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة من خلال تركيبية النظام النقدي الدولي ، معالجة الأزمات وبالأخص المتعلقة بسعر الصرف فهم الوضعية الاقتصادية للبلاد .

- سيرورة العمل :يحتوي مقياس المالية الدولية على: حصتين

- ✚ المحاضرات العلمية: حصة المحاضرة يتم فيها عرض أهم المفاهيم الأساسية وشرح جميع النقاط المتعلقة بالموضوع وفتح باب النقاش والحوار مع الطالب وتبادل الأفكار والتجارب معهم بطرح أسئلة والإجابة عليهما بين الأستاذ والطلبة فيما بينهم كفريق علمي واحد.

✚ الأعمال الموجهة: تكون حصة الأعمال الموجهة في شكل بحوث يقوم بها الطالب انطلاقاً من النقاط التي قدمها الاستاد في المحاضرة . وفي اخير يفتح النقاش بطرح تساؤلات مختلفة على الطالب المعد للمادة لتمكينه من إلقاء المحاضرة لوحده وتحضيره للأونة التخرج

I. محور الأول : مدخل للمالية الدولية (المفهوم ، الأبعاد ، الفوائد والأهمية)

تمهيد

يعتبر التمويل الدولي الخطوة الأساسية لتطوير إقتصاديات الدول والتخفيف من خطر الوقوع في الأزمات المالية والإقتصادية وذلك بالتحكم في المعاملات النقدية الدولية عن طريق نظام مالي دولي موحد يعكس التغيرات المستمرة للأسعار الصرف والتطورات الحاصلة على مستوى الأسواق المالية مايرجع بالإيجاب على جل الإقتصاديات والسيطرة على مختلف الإختلالات كالإختلال النقدي ، الهيكلي وغيرها .

1. مفهوم التمويل الدولي

التمويل هي عملية الحصول على الأموال وإستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة . ففي الإقتصاد المعاصر فقد أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج ، وكذلك برزت عدة آراء حول مفهوم وتعريف التمويل الدولي ومن أهم هذه التعريف ¹: حسب "موريس دوب" التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة ، أما (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وكذلك يعرفه على أنه :توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام ، كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرد النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة في تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من إلتزامات في الوقت المحدد .

أكبر عمر محي الدين الجباري ،التمويل الدولي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ،2009.ص.8 .1

2. أهمية التمويل

تتجلى أهمية التمويل في¹ :

أولاً - تحقيق المبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان عن طريق التمويل الدولي .

ثانياً- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها :توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها ،تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد ،تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل) .

ثالثاً- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والإستثماراتإلخ)

رابعاً-تأمين الإلتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصاً في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية .

¹أكبر عمر محي الدين الجباري،التمويل الدولي،مرجع سابق.ص.9 نقلا عن قورين حاج قويدر،مفهوم التمويل الدولي، منتدى محاسبي العرب،2007.

II. المحور الثاني : الأسواق ونظم الصرف الأجنبي

1- ماهية سعر الصرف

ترتبط جميع المعاملات والتعاملات بين الدول وخاصة التجارية والمالية بالعملة التي تختلف من بلد لآخر تحتاج تحولات يحددها عامل إقتصادي مهم وأساسي وهو سعر الصرف سنتطرق لتوضيح سعر الصرف وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له لفهم الظواهر الإقتصادية و الإختلالات في ميزان المدفوعات.

1- تعريف سعر الصرف : يعبر سعر الصرف عن " عدد الوحدات النقدية التي تستبدلها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى." ¹ ، كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو عدد الوحدات من العملة الصعبة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة ما ². يعرف أيضا "على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ³، أو هو عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية لتسهيل عملية التنفيذ المالي الخاصة بالمعاملات الدولية، و نقصد بالعملة الأجنبية كافة الودائع و الاعتمادات و المدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات و الشيكات ⁴

2- تسعر العملات : هناك طريقتان لتسعر العملات و هما التسعير المباشر و التسعير غير مباشر ⁵:

- التسعير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على عملة محلية .
- التسعير غير مباشر : فهو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على عملة أجنبية. و معظم الدول في العلم تستخدم هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. 1 أورو = 100 دينار جزائري .

عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص. 103¹

² فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراق للنشر ، 2004 ، ص 203.

³ - بسام حجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية". مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص.100.

⁴ - مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، جامعة تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2010-2011 ، جامعة ورقلة، ص.3.

عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، 103⁵

3- وظائف سعر الصرف تتمثل فيمايلي :

(1) **الوظيفة القياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية¹ .

(2) **الوظيفة التطويرية :** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار².

(3) **الوظيفية التوزيعية :** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم. إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها، فإنها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة الرصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتحسب هذه الآلية لسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لرأس المال للاستثمارات و المضاربات في أسواق النقد أيضا³.

4- أنواع سعر الصرف: تتمثل أسعار الصرف فيمايلي⁴ :

● **سعر الصرف الاسمي :** و هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بعملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه الأخيرة بين بعضها البعض . و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا للطلب والعرض فهو لا

¹ - مراد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص4.

² - عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 1999، ص 149-150.

³ - المرجع السابق، ص151.

نفس المرجع السابق ص. 104. 4.

يبين حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيار ميداني يقيس فقط الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهماله عنصر التضخم.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

- **سعر الصرف الاسمي الرسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

- **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

● **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم في كلا البلدين ، و يمكن التعبير عن السعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

$$TCR = TCN \cdot Pd / Pe$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي .

TCN: سعر الصرف الاسمي .

Pd: مؤشر الأسعار المحلية.

Pe: مؤشر الأسعار الأجنبية.

فسعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين طرفا هذه المعاملة، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة كما تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

● **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما . وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ومنه فهو يعطى العلاقة بين عملة بلد ما مقارنة بباقي العملات . وبمعنى أدق يدل على تحسن أو تطور عملة ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى .

● **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو مؤشر الأسعار النسبية مرجح بمؤشر سعر الصرف الحقيقي ، يقيس التغير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج و يقيم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيراتها في الخارج و يمكن تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي انطلاقا من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملة في ميزان التسويات الرسمية للبلد .

• **سعر الصرف التوازني** : هو سعر الصرف المتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي¹.

5- أهداف سياسة سعر الصرف :

تسعى سياسة الصرف كمختلف السياسات الأخرى على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه الأهداف²:

(1) مقاومة التضخم: يؤدي التحسين في سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن في

مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم و تضاف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، ويسمح للمؤسسات بتحقيق عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسياتها.

(2) تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية الى تحويل الموارد على

قطاع السلع الموجهة للتصدير، و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقلل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا، إحلال الواردات و السلع التي يمكن تصديرها.

(3) توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند

ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير القطاعي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح من هذا الوضع على أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

(4) تنمية الصناعة المحلية : يمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية

للصناعة المحلية و تشجيع التصدير، ونجحت هذه السياسة في ألمانيا عام 1948 حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف العملة المحلية مما شجع التصدير.

¹ - درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد فب دول المغرب العربي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 07.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص131.

6- نظريات سعر الصرف: تتمثل نظريات سعر الصرف فيمايلي :

أولا - نظرية تعادل القوة الشرائية : ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى وحاولوا لاقتصادى السويدي جوستاف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب و قد خرج بنظرية تعادل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى و ذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل¹.

✓ الانتقادات الموجهة للنظرية

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية و ليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، لكن ميزان العمليات الجارية هو جزء من ميزان المدفوعات و سعر الصرف يمكن أن يتأثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات ، كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف².

- كما أن نظرية تعادل القوة الشرائية تركز أساسا على هذه المقارنة، هناك الكثير من السلع التي يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف أو العطب و خدمات السكن، من ثم تغير أسعار مثل هذه السلع و الخدمات لن يؤدي رغم تأثيره على الرقم القياسي للأسعار إلى أي تغير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي، النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع و شحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود اثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات و الواردات، كما أهملت التغير في أذواق المستهلكين و ظهور سلع بديلة³.

¹محدث صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة، النشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص ، 129.

²كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر. ص. 19.

³محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2000، ص. 77.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة : يعتبر كينز أول من صاغ هذه النظرية مبدأها يقوم على أن الفرق بين أسعار الصرف العاجلة و الآجلة يميل إلى التساوي مع الفرق بين معدلات الفائدة للعملة المعنية، بصورة أخرى أسعار الصرف الآجلة للعملة تتعادل مع تعادلات معدلات الفائدة¹.

فيحدد سعر الصرف الأجل لعملة ما في السوق الصرف بفارق معدلات الفائدة بين هذه بلدين، .

و حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الأدنى و سعر الصرف الأجل².

ثالثاً: نظرية الأرصدية: يتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، تطلب النقود الأجنبية حسب النظرية التقليدية لميزان المدفوعات بغية اقتناء السلع و الخدمات من الخارج ، يعتبر رصيد ميزان المدفوعات أو بالأحرى الحساب الجاري في الدول النامية، في غياب سوق حرة للصرف و في ظل الرقابة على الصرف، العامل الرئيسي لتحديد و لتفسير تغير سعر الصرف حيث تدفق أو خروج رؤوس الأموال من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات. حسب النظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية³، لكن هذه النظرية لم تعد كافية لتفسير تطور و تكوين أسعار الصرف، مع الانتقال من الصرف الثابت إلى الصرف العائم، فالعلاقة بين العمليات الجارية و تكوين سعر الصرف لم تعد مهيمنة.

رابعاً . نظرية كفاءة السوق: السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثلاً إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ⁴.

كمال . 186. p, 2002, paris, editioneconomica, techniques financieres international, samirmannai, yvessimon
العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق نقلا عن: ¹

²كمال العقريب ، مرجع سابق ،ص20.

³محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دارة النهضة العربية، للطباعة و النشر، بيروت سنة 1979، ص.ص. 337 . 342.

⁴كمال العقريب ،مرجع سابق ص. 22 .

خامسا- نظرية الكمية: تتلخص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير في معامل التبادل الدولي إذن نقص في الصادرات و بالتالي ميزان حساسي غير موافق. عامل كمية النقود يؤثر على القيمة الخارجية لعملة¹.

سادسا . نظرية الإنتاجية: تتلخص في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية و مقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية و ارتفاع مستويات المعيشة و زيادة إنتاجية الفرد في كل من الصناعة و الزراعة و التجارة و اتجاه مستويات المعيشة، كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الإنتاجية².

7- سوق سعر الصرف

1) سوق سعر الصرف : هة المكان الذي يتم فيها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة لمعنى تسهيل إستبدال العملة الوطنية بالأجنبية و سوق صرف العملات هو سوق غير منظم ,أي سوق موازي . يقصد بذلك أنه لا يوجد مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة, إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصالات عالمية التجار الأساسيين في تلك السوق, وهو عادة البنوك التجارية الكبيرة والبنوك المركزية. ومن أبرز المراكز نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وسنغافورة... إلخ. ومع هذا يوجد استثناء على تلك القاعدة. ففي أوروبا يوجد عدد محدود من الأسواق المنظمة للعملات, بما في ذلك وجود مكان محدد يتم فيه التعامل³, كما يعرف على أنه السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية, ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق, ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية و تعمل 24 ساعة على 24 ساعة و هذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق⁴.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 22 .

² محمد عبد العزيز عجيبي، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 342.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر

⁴ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 107.

(أ) المتدخلون في سوق الصرف

1. البنك المركزي : يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية و ضمان

استقرارها ، و في اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية¹:

. شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية .

. تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو على سبيل نظام الأمانة .

. الحق في إعادة خصم هذه السندات .

. قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.

. إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها .

. فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون المحلي والتي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز

استثمار أملاك الدولة، وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك باستعمال هذه الحسابات

والعملات الصعبة المودعة بها.

2- ممارسة الصرف الأجنبي : هي عبارة عن منشآت مهنية مستقلة تتدخل في سوق الصرف وتتعامل مع البنوك

، وتتولى ترتيب صفقات العملات حيث تعمل على جمع أحسن عروض بيع العملات الأجنبية ، وأحسن طلبات

شراء العملات ، وتصل قيمة هذه الصفقات إلى 100 مليون دولار أو أكثر والتعامل مع هذه المنشآت يمكن من

الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جداً ، كل مركز مالي له عادة بضعة سماسرة

مرخصين الذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسهم² .

3- البنوك التجارية وبنوك الأعمال : يتدخلون بواسطة وسطاء خاصين (مكاتب الصرف) الذين يتلقون الأوامر

من الزبائن سواء من أجل البيع أو الشراء ويكون هؤلاء الوسطاء في اتصال مع مكاتب صرف أخرى أو

متدخلين آخرين بواسطة شبكة إتصال متطورة ووظيفتهم إنجاز هذه الأوامر بأحسن سعر ، وفي اللحظة

¹الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.ص. 222 . 223.

²كامل بكري الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2002 ، ص . 245.

الملائمة ، مع تحقيق عائد أو أرباح للبنك أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي ، كما يمكن للبنوك أن تبيع لحسابها الخاص لكي تعدل من تركيب أصولها وخصومها¹.

ج (خصائص سوق الصرف

يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي² :

- ✓ أسواق الصرف تعمل يوميا و على مدار الساعة و بالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصال الدولية تطورا و اتساعا و انخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف.
- ✓ تحديد و إعلان أسعار الصرف الأجنبي للعملات المعومة أو المرنة تجاه تغيرات الطلب و العرض و يجري التأكيد عادة على العملات المتسمة بالتداول الدولي مثل: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، لليورو الأوروبي، الين الياباني.
- ✓ إن تقلبات أسواق الصرف الأجنبي غالبا ما تكون انعكاسات لتقلبات أسواق السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الأخرى، لأن الطلب على العملات الأجنبية و عرضها مشتقان من الطلب و العرض السائدين في الأسواق الأخيرة.
- ✓ تجري عمليات التبادل في أسواق الصرف الأجنبي حسب ترتيبات منظمة غالبا، و هنا تنقسم الأنظمة السائدة إلى نوعين أحدهما يركز على الصفقات التي تتم بين البنوك التجارية و أسواق التجزئة و الوسطاء الماليين، و الأخرى تهتم بالمعاملات التي تنجز فيما بين البنوك التجارية و زبائنها.

¹الطاهر لطرش ، مرجع سابق .ص. 223 .

² - بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية حالة الجزائر، تونس، المغرب"، مأكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010 ، ص 12.

.III المحور الثالث : إدارة مخاطر سعر الصرف

1- مخاطر سعر الصرف

يعرف الخطر على أنه " حالة عدم التأكد يمكن قياسها¹ أما خطر سعر الصرف لما يكون هناك انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير و الخطر الآخر لما يكون هناك ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وهذا يؤثر على حجم الصادرات.

المبلغ الإجمالي للموجودات أو الإلتزامات بالعملة الأجنبية والتي تتأثر قيمتها المقابلة للعملة الوطنية في حالة تغير معدل الصرف فخطر المعاملات المالية ينطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار لعملية ما وحول موعد الدفع²، وهي أكثر من المخاطر وضوحا و هذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف و يمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10 في المائة من قيمتها أو أكثر³ أما المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية تتعلق بالتعامل بالعملة الأجنبية في الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملة كان يكون هناك سعر صرف حر يحدده العرض و الطلب يطبق على العمليات التجارية، و يوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية يطبق على العمليات المالية مثل: تحويل رؤوس الاموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف.

¹ بن بوزيان محمد، سوار يوسف محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة- المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة. افريل 2007. ص. 03 .

² عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (2010-1990)"، ملكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المدينة، 2011-2012، ص 49.

³ عبد الحق عتروس، "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، بدون سنة النشر، ص.2.

2- تقنيات التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف

نظرا للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف وعدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات تزداد الحاجة الى أدوات ووسائل لتغطية مخاطر أسعار الصرف،

أولا - التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة: تستخدم العقود المستقبلية كإجراء وقائي من أجل التخفيف من مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية و مساو تماماً للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، وتقوم المؤسسات بالاقتراض بالعملة الصعبة لتدخل في عقد آجل لتثبيت سعر الصرف الذي ستشتري به العملة الصعبة لتسديد القرض للمقرض، وتجدر الإشارة الى أنه من الأهمية القصوى أن لا تعقد هذه الاتفاقات إلا مع مؤسسات قوية و تتمتع بسمعة طيبة، لأنه قد يفشل الطرف المقابل في تسليم العملة الصعبة في موعد التسليم الآجل، كما يمكن أن تؤخذ تكاليف المعاملات بعين الاعتبار على هذا المستوى الذي ينبغي أن يحدد بمبلغ تكون معه هذه الآلية التحوطية ذات جدوى اقتصادية¹.

ثانيا- عمليات المبادلة: تمثل عملية المبادلة (Swaps) شراء و بيع عملة على أساس التسليم الفوري بالسعر الفوري و إعادة بيعها أو شرائها في نفس الوقت على أساس فروقات أسعار الفائدة على القروض و الودائع بين العملتين، و تقوم البنوك بعمليات التبدل لأغراض عديدة، فهي تسمح لها بالتحول من عملة الى أخرى بشكل مؤقت دون الاحتفاظ بأي وضع من العملات المتعامل بها، ويمكن للمصارف المركزية عبر التبدل توفير السيولة، كما يمكن من خلال التبدل خلق وضع آجل مقابل وضع آجل وغير ذلك من الاغراض، و الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف و إنما هو سعر لفرق العملة يرتبط بالسعر الفوري و السعر الآجل للعملة، وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء الى أحد البنوك لإبرام عقد مبادلة للعملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف، و كذلك تغطية المخاطر الائتمانية مقابل عمولة تدفع للبنوك².

ثالثا- خيارات الصرف: يستطيع المتعاملون في التجارة الخارجية تغطية تقلبات الصرف عن طريق خيارات الصرف، بالنسبة للمصدرين الذين لم يقبضوا عائداتهم فورا أن يشتروا خيار البيع لممارسته في حال انخفاض في

¹ - شريف بودري، "تقلبات أسعار الصرف - الدولار الأورو - وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص34.

² - عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (2010-1990)"، مرجع سابق، ص52.

قيمة العملة الصعبة التي تتم بواسطتها المعاملة عند وقت التحصيل، أما في حال العكس فإنهم يقومون ببيع عائداتهم المحصلة في سوق الصرف نقدا للاستفادة من ارتفاع في قيمة العملة الصعبة أساس المعاملة، أما بالنسبة للمستوردين الذين لم يسددوا مبالغ صفقاتهم أن يشتروا خيار الشراء و الذين يكون من المفيد ممارسته في حال إرتفاع في قيمة العملة لحظة السداد، أما إذا حدث العكس أي انخفضت قيمة عملة الدفع الأجنبية لحظة الدفع، فمن مصلحتهم أن يشتروا مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا أين يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، وبهذا توفر خيارات الصرف تجنب الخسائر المحتملة الناتجة أساسا عن التقلبات في سعر الصرف¹.

¹ - موري سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 53.

IV. المحور الرابع : ميزان المدفوعات

1- ماهية ميزان المدفوعات

أولاً- مفهوم ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات بأنه ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية و المالية الدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة و المقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة¹، غالباً ما تكون ساعة. كما عرف صندوق النقد الدولي (FMI) ميزان المدفوعات: بأنه مجموعة من الحسابات تتم ضمن فترة زمنية معينة محددة، بتسجيل نظامي لما يأتي²:

- قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية و التي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي لبلد ما، و سائر بلدان العالم الأخرى.
- التغيرات المتولدة من الصفقات الاقتصادية التي تطرأ على موجودات البلد أو على دينه.
- التحويل من جانب واحد المقدمة أو المتلقاة من سائر دول العالم، و التي تمثل المقابل لموارد حقيقية أو ديون مالية.

ثانياً- أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل إقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر أنه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات، و لذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام، ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب و المستثمرين و كافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات...) و تعود هذه الأهمية الى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور و نمو إقتصادها خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية³:

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيراً لذلك على درجة إنفتاح الاقتصاد الدولي، و

¹- د. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص85.

²- د. فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص238.

³- عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 1999، ص115.

على العكس من ذلك، فإنه كلما كانت حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه و موقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية و إدارتها، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية و منها صندوق النقد الدولي لدراسة و تحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

2- مكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات عبارة عن حصر شامل لعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات بيع و البعض الآخر عمليات شراء و الجزء الثالث عبارة عن تحويلات رأسمالية في اتجاه أو في آخر، ومنه يتسنى لنا الوقوف على هذا الهيكل و مكوناته في الجدول التالي :

الجدول رقم(01) : هيكل ميزان المدفوعات

مدین (مدفوعات)	دائن (إيرادات)	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
		أولاً: السلع و الخدمات
		1. السلع
		2. الذهب غير النقدي
		3. السفر الى الخارج
		4. النقل
		5. التأمين
		6. أعمال حكومية
		7. دخول الاستثمارات
		8. متنوعات
		ثانياً: الهبات و التعويضات
		9. الخاصة
		10. العامة
		ثالثاً: رأس المال و الذهب النقدي
		I. القطاع الخاص :
		11. الالتزامات طويلة الأجل
		12. الالتزامات قصيرة الأجل
		13. الأصول طويلة الأجل

		14. الأصول قصيرة الأجل
		II. القطاع الرسمي و البنوك :
		15. الالتزامات طويلة الأجل
		16. الالتزامات قصيرة الأجل
		17. الأصول طويلة الأجل
		18. الأصول قصيرة الأجل
		19. الذهب النقدي
		السهو الخطأ

المصدر: د. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر"، العلاقات الاقتصادية العربية، دار الجامعة، بيروت، 1999، ص 83.

1- ميزان المعاملات الجارية (الحساب الجاري) : ي مثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية و يتكون من ثلاثة أجزاء:

1-1- الميزان التجاري : يسمى الحساب التجاري (السلعي) حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري)، و المقصود هنا بالتجارة هي تلك المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل من الصادرات من السلع و تقع بنودها تحت مسمى: الميزان التجاري السلعي¹، أما رصيد الميزان التجاري فيمثل الفرق بين الصادرات و الواردات، و يشكل هذا الميزان فائض إذا كان رصيد الميزان التجاري موجب، أما إذا كان سالبا فهو يشكل عجز في الميزان التجاري و تجدر الإشارة هنا الى :

Free On Board (FOB) : التي تمثل أسعار الصادرات و الواردات من السلع مضافا اليها مصاريف التحميل.

Cout Assurance Fret (CAF) : فتمثل التكاليف المتكبدة في نقل الصادرات و الواردات من السلع من دولة أخرى.

¹ - درقال يمينة، "دراسة تقبلات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011 ص 58.

1-2- ميزان الخدمات : يمثل ميزان الخدمات ميزان التجارة غير المنظورة، حيث يشمل كل من الصادرات و الواردات غير المنظورة من الخدمات، و أهم ما تشمل عليه هذه المعاملات:

خدمات النقل: تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، الجوي) .

خدمات التأمين: استخدام الأجهزة و مؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على البضائع و الحوادث و الحياة... الخ
خدمات السياحة: تشمل الصادرات و الواردات التي تنشأ عن التبادل السياحي كأجور السفر و النفقات الفندقية و أي سلعة أو خدمة تابعة للسياح.

الدخول من الاستثمارات الخارجية: تشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (كالفوائد، الأرباح من فروع شركات تابعة في الخارج... الخ.

الخدمات الأخرى: يضم هذا البند الدخل المكتسبة من العمل في الخارج، مدفوعات الاتصالات، عمولات تجارية... الخ.

1-3- ميزان التحويلات من جانب واحد: تشمل الهبات و المساعدات و التعويضات التي تمنحها دولة الى دولة أخرى، وتسمى من جانب واحد باعتبار أنها تتطلب انتقال رأس المال في اتجاه واحد دون مقابل، و كمثال على ذلك: المعونات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية الى دول أوروبا في ضوء مشروع مارشال¹.

2- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): و يشمل حركة رؤوس الأموال و هي على نوعين:

- رؤوس الأموال طويلة الأجل: و هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم، سندات) أو بيعها من و الى الخارج.
- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: و هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه الاستثمارات عادة سيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول.

¹ - سامي خليل، " الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 783.

3- ميزان الذهب و النقد الأجنبي: وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي¹.

4- السهو و الخطأ: قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين في ميزان المدفوعات، و بالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم².

3- الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات .

حالات ميزان المدفوعات: تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية³:

أ. **حالة التوازن في ميزان المدفوعات:** لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح ، والآداء الإقتصادي كان يتسم بالكفاءة ، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقاً مع التوازن الداخلي للإقتصاد القومي وتجدد الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر

ب. **حالة الفائض في ميزان المدفوعات:** يكون الرصيد بالموجب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة ، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية إقتصادية أقل

¹ - عرفان نقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 1999، ص 118.

² - زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 68.

³ كمال العقريب ،مرجع سابق.ص.46 .

مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض ، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى ، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخمًا ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة ، وعمومًا فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز ، لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض ، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار ، و قد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الإستثمار ، أو منح إعانات ودعم وتبرعات هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.

ج. حالة العجز في ميزان المدفوعات : يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود ، إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة ، وثانيهما تمثل بنود نقص لأنها ينجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين ، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج ، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج¹ ، وهنا يكون الرصيد بالسالب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات ، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات ، أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة ، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض ، وهي الحالة الأكثر حدوثًا في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق ، فهي تستورد سلعةً وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها ، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر ، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد و عرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية ، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة ، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني ، وزيادة البطالة.

¹عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص : 123 .

3- أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات .

أولاً- أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي :

- ✓ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية.
- ✓ التضخم المحلي.
- ✓ تدهور الميزة النسبية للصادرات .
- ✓ أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلاً) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر ، كما هو في السابق ، والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك الأقطار¹.
- ✓ أسباب دورية: هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية ، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريًا ، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة ، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها².
- ✓ الظروف الطارئة: أي قد تحصل أسباب عرضية . إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه . بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف

¹ عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص : 126 , 127 .

² فليح حسن خلف ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص : 263.

أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً ، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتمًا على صادرات القطر المعني ، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصًا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

ثانيا- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات . يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

✓ . الإختلال العرضي : وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الإقتصادية الحقيقية للدولة ، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله ، ومثال على ذلك : العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بأفة زراعية²

✓ الإختلال الموسمي : ويتوقف حدوثه على الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات ، ويظهر خاصة في الدول التي لها أنشطة موسمية كالزراعة مثلاً³ .

✓ اختلال نقدي : وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه ، ورغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية⁴.

✓ اختلال دوري : يجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات ، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزًا ، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورية الإقتصادية⁵.

✓ الإختلال الإتجاهي : وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة ، خلال انتقال الإقتصادي القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

✓ الإختلال الهيكلي : هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص101.

² يوسف عبد القادر ، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص . 38 .

³ المرجع سبق ذكره، ص . 38.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 258.

⁵ محمود يونس ، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1986 ص : 193.

V. المحور الخامس: النظام النقدي الدولي (الماضي ، الحاضر ...)

يطلق على النظام النقدي اسم القاعدة النقدية وذلك حسب القاعدة التي يستند إليها (قاعدة الفضة) و قاعدة الذهب أو قاعدة المعدنين¹.

تعددت التعاريف حول النظام النقدي والمالي فقد عرف على أنه مجموعة القواعد والأهداف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية²، كما يعرف على أنه مجموعة من القواعد والأليات والتنظيمات التي تتكفل بأمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة متعددة الأطراف³ يعرف النظام النقدي والمالي على أنه مجموعة من القواعد والتنظيمات والسياسات النقدية والمالية التي تتبعها كل دولة في المجال النقدي والمالي .

1- التطور التاريخي للنظام المالي والنقدي الدولي

مر النظام النقدي الدولي بمراحل قبل مؤتمر بريتن وودز وبعد مؤتمر بريتن وودز

أولاً- النظام النقدي الدولي قبل مؤتمر بريتن وودز

أ : نظام المعدن الواحد

1. نظام المسكوكات الذهبية **Gold Coin Standard**: يمثل هذا النظام الذهب المتداول، حيث أن النقود تسك في الذهب الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين (ثابت) من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتبادل مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب ويشترط لتطبيق هذا النظام يجب ان يتم تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، بحيث تكون الوحدة النقدية المتداولة (دينار، دولار، جنيه إسترليني) مساويا لوزن معين من الذهب وبمعيار معين، على سبيل المثال وزن الجنيه الإسترليني

(1)- محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان 2010ص. 31 . 2002.

²صباحي تادريس قريضة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 ص. 14 .

³سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999 ص. 161 .

كان مساويا لـ 7,3 غراما من الذهب¹ إضافة إلى توفر الحرية الكاملة لكل من يرغب بسك الذهب بأية كميات دون تحمل نفقات على ذلك، ون الشرط أيضا حرية استيراد وتصدير الذهب بهدف المحافظة على استقرار وثبات القيمة الداخلية والخارجية للعملة إضافة إلى توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى سبائك ذهبية، ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من الأمان وبسهولة التعامل به داخل الدولة وفي المعاملات الخارجية واستمر العمل به من الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت الدول تتحول عنه وذلك راجع إلى عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب لتلبية الاحتياجات النقدية المتزايدة في الدول المختلفة. ولهذا تخلت عنه جميع الدول تدريجيا فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933²، ونتيجة لذلك أخذ محل بديل له نظامان جديداً أحدهما نظام السبائك الذهبية والثاني نظام الصرف بالذهب وأصبحا مقبولين كموروثين لقاعدة الذهب.

2. **نظام السبائك الذهبية:** أدى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914 إلى تخلي دول العالم عن نظام المسكوكات الذهبية وذلك نظرا لزيادة نفقات الحرب وحاجة الدول التجارية إلى مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية، ونظرا لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية، لذلك اضطرت الدول إلى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية، إلا أن ذلك كان متعذرا نظرا للحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول، وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي، وبدلا من العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية، عاد العالم إلى نظام جديد أطلق عليه اسم "نظام السبائك الذهبية" الذي يتم تداول فيه الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وأنها غير قابلة للاستبدال بالذهب، وفي ظل هذا النظام يكتفي البنك المركزي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه ومقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول سواء بما يعاد لها من الذهب أو أن يكون السفطاء الذهبي بنسبة محددة منها³.

3. **نظام الصرف بالذهب:** لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد ما على أساس الذهب مباشرة وإنما ترتبط بنسبة ثانية مع عملة بلد آخر يتخذ نظام السبائك الذهبية كقاعدة لنقده، ويتخذ عملة وفقا لهذا النظام

(1) الوزن: هو المقدار الذي تفرضه الحكومة (المصارف المركزية) وتقرره جميع أنحاء الدولة الواحدة

(2) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، مرجع سابق، ص. 32. نقلا عن جمال فريس وآخرون، النقود والبنوك. دار المسيرة للنشر، ص. 2002.

(3) ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص. 55.

في صورة عملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب أو أذونات أو سندات حكومية وأصول قصيرة الأجل صادرة عن حكومات ومؤسسات الدولة المتبوعة والتي تعتمد عملتها كغطاء النقد المحلي في البلد التابع¹. إن هذه الصيغة قد أوصى بها بإتباعها رسمياً في مؤتمر جنوة في سنة 1929 ومن مميزات هذا النظام وعيوبه ما يلي²:

الجدول رقم(02): مميزات وعيوب نظام الصرف بالذهب

مميزات	عيوب
<p>1. وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع.</p> <p>2. الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائد لأن الاحتياطي يتكون أساساً من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع.</p> <p>3. تحظ من تكاليف تخزين الذهب والحراسة.</p>	<p>1. الخسائر التي يتعرض لها البلد المتبوع ينعكس أثرها فوراً وتلقائياً على البلد التابع.</p> <p>2. يؤدي إلى ارتباط وثيق بين الدولتين، وقد يمس استقلال البلد التابع وهذا قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية فإذا عدلت عنه الدولة المتبوعة كما حدث في إنجلترا 1932 انتهى النظام بالنسبة للدولة التابعة التي كانت مرتبطة بالجنه الإسترليني.</p>

ثم أخذ نظام الذهب الدولي بالانهيار لجملة أسباب³ نذكر أهمها استقلالية العديد من الدول، حيث أخذت تتحرر من القيود الاقتصادية والسياسية للدولة المستعمرة كما أدت الحروب العالمية إلى وقوع أضرار كبيرة على دول دون الأخرى مما دفع الدول المتطورة إلى نقل ذهبها إلى دول غير المتضررة بشدة مما أدى إلى نضوب الذهب في دول وتراكمه في دول أخرى، فلجأت العديد من الدول لوضع الصعوبات والقيود أمام حركة الذهب لأن ذلك أدى إلى تقلبات حادة في مستويات الأسعار المحلية وفي النشاط الاقتصادي وبذلك تعطلت حرية التجارة الدولية للذهب.

(1)- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999، ص. 61.

(2)- نفس المصدر، ص. 62، نقلاً عن إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ص. 25.

(3)- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص. 61.

ب : نظام المعدنين Bimetallic Standard

هو عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بين قيمة الذهب وقيمة الفضة بعلاقة متعادلة تبادلية ثابتة في آن واحد، وأن استمرار هذا التعادل والثبات بين الذهب والفضة، يستوجب تعادل وثبات النسبة بين قيمتها السوقية والنسبة بين قيمتها القانونية... ويتحقق هذا الارتباط باجتماع ثلاث شروط وهي¹:

1. تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد من كل من المعدنين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين الذهب والفضة.

2. الاعتراف للمسكوكات الممنوعة من كلا المعدنين بقوة إيراد غير محدودة في الوفاء.

3. إطلاق حرية الأفراد في تحويل سبائك أي من المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس طبقاً للنسبة القانونية التي يقرها القانون للوزن بينهما.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من اتبع هذه القاعدة واعتباراً من سنة 1792 وحتى سنة 1873، ثم تبعتها فرنسا وبلدان أخرى وكانت أقطار الوطن العربي تتبع جميعها في سنة 1870 قاعدة المعدنين.

من بين الصعوبات التي أدت إلى التخلي عن هذا النظام هي عدم التطابق أو عدم التوافق فيما بين القيمة القانونية للعملة مع القيمة السوقية لمعدني الذهب والفضة، مما ترتب على ذلك اختفاء أحد المعدنين أو كلاهما نتيجة انخفاض القيمة القانونية أو الاسمية عن القيمة الفعلية أو السوقية، ثم الاضطرار للجوء إلى المعدن الثاني كركيزة للنظام النقدي ويمكن تفسير هذا الوضع بواسطة قانون "غريشام".

ثانياً - بعد مؤتمر برينتونووذ

بعدما أعلنت أنجلترا إختيار قاعدة الذهب بإلغاء قابلية تحويل الجنيه استرليني إلى ذهب في 1931 تبعتها بقية الدول أصبح النظام النقدي قائماً على حرية تعويم العملات حيث شهدت تلك الفترة تنافساً بين الدول في تخفيض عملاتها من ناحية وفرض القيود الإحصائية من ناحية أخرى² ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في برينتون وودز لبحث إيجاد

(1)- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 65. نقلاً عن محمد ركي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ط7

²زينب عوض الله أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص. 148.

الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيوهامشير بالولايات المتحدة في يوليو عام 1944 وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم. فقد نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية حدوث تخفيضات متتالية للعملة الرئيسية (الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي والمارك الألماني)، كما ساعدت النتائج المعروفة للحرب العالمية الثانية بوقت معقول البحث عن إيجاد نظام نقدي دولي، كما ساهمت أيضا في وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد وتمثلت ملامح هذه النتائج في ضمان دول التحالف الغربي هزيمة بلدان المحور.

فقد نتج عن الحوارات مشروعين : مشروع أمريكي ومشروع بريطاني

✚ **المشروع البريطاني:** بلوره الإقتصادي الشهير البريطاني كينز: "ويهدف هذا المشروع إلى¹:

✓ توفير عملة دولية تقبلها كل دول العالم في معاملاتها الدولية مع قصر استخدامها على المستوى الرسمي.
✓ توفير طريقة ملائمة لتحديد القيم النسبية لعملة الدول المختلفة لضمان عدم لجوء هذه الدول إلى سياسة التخفيض.

✓ ضرورة توفير كميات ملائمة من النقد الدولي والتحكم فيها حسب مستوى التجارة الدولية ومواجهة حالات التضخم والانكماش على المستوى الدولي.

✓ توفير نظام دولي لاستعادة التوازن للدول التي تصاب باختلال خارجي.

✓ إيجاد خطة لتوفير كميات ملائمة من الأموال للدول التي خربتها الحرب.

✓ إنشاء مؤسسة ذات صيغة فنية ومهمتها الأساسية إدارة النظام بطريقة سليمة.

وقد ركز هذا الاقتراح على إنشاء الاتحاد الدولي للمقاصة والذي يتولى إصدار عملة دولية أطلق عليها "البانكور" (تمثل مجموعة مسحوبات الدول الأعضاء من الاتحاد الدولي للمقاصة)، وتحدد لها قيمة مرتبطة بالذهب وتقبلها سائر الدول وتحدد كل دولة قيمة ثابتة ومتفق عليها بالنسبة لعملة البانكور ولا يمكن تغييرها دون إذن مسبق من مجلس الاتحاد المذكور.

وتحدد حصة كل دولة في الاتحاد على أساس 75% من متوسط قيمة الصادرات والواردات خلال

السنوات الثلاث السابقة للحرب على أن يتم النظر في إمكانية تعديل الحصص سنويا في ضوء الوضعية

14 نقل عن الموقع التالي : <https://fr.scribd.com/document> خالد الديب ، مذكرات تمويل الدولي (بتصرف) ص .

بوحفص رواني ، دحو سليمان ، مطبوعة المالية الدولية . للسنه الجامعية 2019-2020 . ص 15 .¹

الإجمالية للتجارة الدولية، كما يمكن للدول التي تعاني من عجز الاقتراض بالبانكور من دولة ذات فائض ويمكن التفاوض مع مجلس الاتحاد لإجراء تخفيض في العملة أو فرض أي نوع من الرقابة على الصرف أو تقديم الذهب مقابل البانكور لتسوية أوضاعها الخارجية.

🚩 **المشروع الأمريكي "مشروع وايت" (Hany white):** أسسه "وايت" وهو أستاذ ووكيل الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية وتضمن هذا المشروع إنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يهدف الصندوق لتثبيت أسعار الصرف وتقوم الدول الأعضاء في هذا الصدد بإيداع حصص تتكون جزئياً من الذهب وعملياتها المحلية وبعض أذون الخزانة، إذ تستطيع الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها السحب من هذا الصندوق بغرض تغطية عجزها، غير أنها لا تستطيع الاستمرار في شراء العملات الأجنبية إذا زاد ما يحوزه الصندوق من عملة هذه الدولة على 200 % من حصتها.

وأكد المشروع في ديباجته أن العالم سيواجه ثلاث مشاكل نقدية بعد انتهاء الحرب وهي¹.

◀ تدهور أسعار الصرف.

◀ انفصال العلاقة بين عملات الدول المختلفة.

◀ إختيار الأنظمة النقدية.

◀ إنكماش حجم التجارة الدولية.

وحل هذه المشكلات يتطلب ضرورة العمل الدولي المشترك والاقتراح هو إنشاء احتياطي نقدي لتثبيت أسعار الصرف الدولية.

ويتكون الاحتياطي من الذهب وعملات الدول الأعضاء، بحيث تقدم كل دولة عضو حصة في هذا الاحتياطي مقومة على أساس ما تمتلكه الدولة من ذهب وعملات أجنبية ومقدار دخلها القومي ومدى تقلب ميزان مدفوعاتها وتتولى الهيئة المزمع إنشائها تسيير الاحتياطي:

- تحديد سعر الذهب بالنسبة لعملات الدول الأعضاء.

- تحديد أسعار صرف العملات المختلفة.

¹خالد الديب، مرجع سابق، ص 15.

- بيع وشراء الذهب والعملات المختلفة مع القيام بدور غرفة المقاصة لتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة للدول الأعضاء.

✚ نقاط التشابه بين المشروعين¹ :

1- خلق مؤسسة دولية تقوم بتسيير العلاقات النقدية fmi

2- ثبات أسعار الصرف

3- قابلية التحويل بين العملات والذهب

4- وجود إحتياطات كافية لمواجهة الأزمات

✚ نقاط الإختلاف بين المشروعين

فيما يخص الإحتياطات المشروع الأمريكي عللا حسب وزن الدولة في الإقتصاد أما كينز بالتساوي بين مجموعة الدول الأعضاء

أما العملة في المشروع الأمريكي الدولار هي العملة الدولية أما كينز فهو خلق عملة دولية يتم تحديد على أساسها اسعار الصرف تدعى هذه العملة Banc or.

ورغم ذلك نجح المشروع الأمريكي لأنه كانت معظم الدول محزنة بعد الحرب العالمية الثانية ووعدها بإعادة بناء أوروبا المدمرة (مشروع مارشال) .

✚ ائتمار نظام بروتن ووذ

شهدت فترة 1944 إلى 1971 مرحلتين مرحلة وفرة الدولار ومرحلة نقص الدولار

- ففي فترة 1946 إلى 1949 سجلت الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فائضا منتظما وبنهاية الأربعينات كانت الدول الأوروبية في طريقها للإنتعاش الإقتصادي وبدأت فوائض أمريكا في التناقص المستمر لتتحول عام 1950 إلى عجز وكان ذلك بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي ، وفي 1959 أخذت تراكمات البنوك الأوروبية المركزية الأجنبية نفسها تراكم دولارات بسرعة أكبر مما ترغب فيه وبدأت ترفع معدل تحو يل الدولارات إلى الذهب من وزارة

¹محاضرات ، بن بوزيان محمد ز جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان. 2014 .

الخزانة الأمريكية وفي 196 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على المخزون الذهب الأمريكي تقريبا حجم مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب غير كاف لتغطية المستحقات المحتملة¹. نتيجة التقلص الشديد لاحتياطات الذهب في الخزينة الأمريكية، وسيادة اليقين بضرورة تعديل أسعار تعادل العملات، أصبح من المسلم به ضرورة لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار، وفي ذلك الوقت أصبحت الأسواق الدولية لرأس المال مرتبطة ببعضها بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوروبية، وبدأت كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية في الهروب إلى الخارج، بالإضافة للتحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى وبصفة خاصة المارك الألماني والين الياباني والفرنك و 31 السويسري، الأمر الذي أدى إلى حدوث مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي وفي هذه الظروف اضطر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك "ريتشارد نيكسون" إلى أن يعلن في 15 أوت 1971 قراراته التي اشتملت فصل ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب وإلغاء قاسية التحويل وتخصيص نيته الذهبية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بعرض رسوم إضافية على الواردات الأمريكية، وضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج، تخصيص المعونات الأمريكية الخارجية، فضلا عن فرض قيود علنا لأجور والأسعار على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لاحتواء التضخم المحلي المتصاعد، وكانت تلك الإجراءات بمثابة المؤشر على نهاية نظام برتون وودز وقاعدة الصرف بالذهب وفي 17 و 18 ديسمبر 1971 اجتمع ممثلو مجموعة الدول العشرة "الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، هولندا، السويد، بلجيكا" في "ميسونيان" بواشنطن، ووافقوا على رفع أوقية الذهب إلى 38 دولار بدلا من 35 دولارا للأوقية، الأمر الذي يعني خفض قيمة الدولار بنسبة 9 % وفي ذلك الوقت رفع المارك الألماني بنسبة 17% والين اليابان بنسبة 14%، ورفعت كذلك قيمة العملات الأخرى بنسب أقل. ومن ناحية أخرى رفع الحد المسموح به لتغير سعر التعادل الأساسي ليصبح 2.25% بدلا من 1% فوق أو تحت هذا السعر. وهكذا منذ اللحظة التي أعلنت فيها عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، أصبح العالم على قاعدة الصرف بالدولار. وأمام استمرار وتزايد و العجز الكبير لميزان المدفوعات الأمريكي أدرك الجميع عدم صلاحية الإتفاقية للتطبيق وأنه من الضروري تخفيض قيمة الدولار من جديد. ومع تزايد المضاربات على الدولار اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع سعر أوقية الذهب إلى 42.22 دولارا فانخفضت بذلك قيمة الدولار مرة أخرى بنسبة 10%، وإضافة إلى عدم قابلية التحويل الدولار إلى ذهب قررت الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة في مارس

ودان عبد الله. أليات تمويل المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية. دراسة حالة الأزمات المالية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر. ص 22. 1.

1972 تعويم عملاتها بشكل مشترك مقابل الدولار في حدود 2.25% فوق أو تحت s التعادل وفقا للنظام الذي عرف باسم الشعبان في النفق. ولكن مع تزايد حدة المضاربات مرة أخرى قررت السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى في مارس 1973 إطلاق حرية التعويم لعملاتها إما بصورة مستقلة¹.

ثالثا- النظام النقدي الدولي بعد مؤتمر بريتون وودز

1- **نظام تعويم العملات** : إن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض نفسه عند اختيار نظام بريتون وودز، وبغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الإختلالات.

ويعتمد هذا النظام أساسا على أسعار الصرف المعومة وهي التي تتحول بجرية أي وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في السوق، وهناك أنواع من التعويم²:

✓ **التعويم النقبي**: ويكون عندما لا يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

✓ **التعويم غير النقبي**: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معيناً.

✓ **التعويم المستقل**: وهو عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى.

✓ **التعويم المشترك**: عندما تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا.

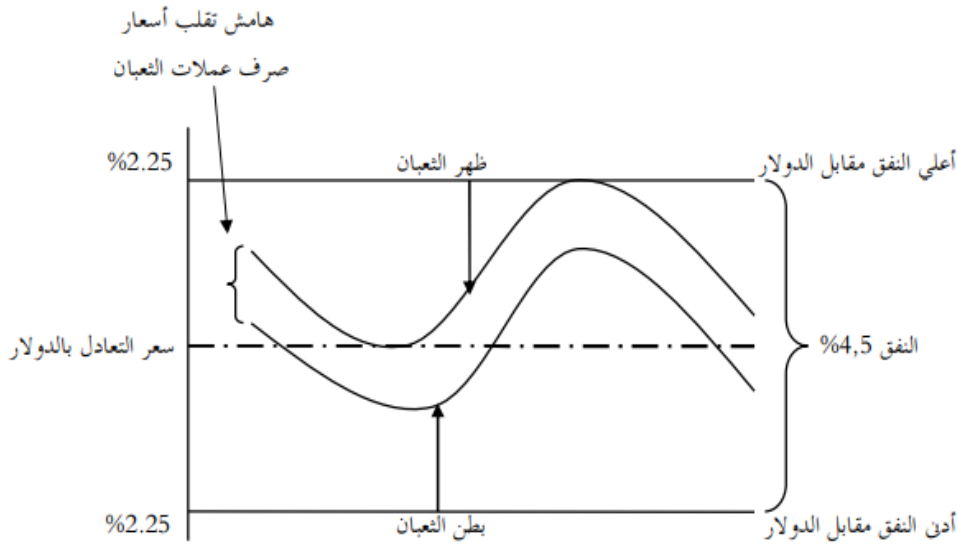
وقد عرف هذا النظام النقدي الجديد الذي أتى به اتفاق بال باسم "الشعبان النقدي" وعلى وجه التحديد الشعبان داخل النفق، ونظرا لأن أسعار صرف عملات الشعبان بالدولار تتقلب معا ارتفاعا وانخفاضاً وذلك في حدود النسبة القصوى المسموح بها كهامش لتقلب هذه الأسعار، أو لابتعادها عن بعضها وهو (4.25%) فقد عرف هذا التنظيم النقدي بالتعويم المشترك.

وفيما يلي شكل يوضح الشعبان داخل النفق مع التفسير

¹ نفس المرجع السابق ص. 23-24 .

خالد الديب، مذكرات تمويل الدولي، مرجع سابق . ص. 20 .²

الشكل رقم (01) : الثعبان النقدي



المصدر : ودان عبد الله . آليات تمويل المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية مرجع سابق . ص 32 نقلا عن مدحت الصادق ص . 74 .

وخروج عملية من النفق أو انسحابها يحدث عند عدم قدرة عملة المحافظة على نسبة وجودها داخل منطقة الثعبان أو عند عجزها عن المحافظة على نسبة [25, 4] % كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر أقوى عملات الثعبان بالدولار.

* النفق: يمثل المجال الذي يمكن أن تتحرك أسعار صرف عملة الثعبان في حدوده.

* منتصف النفق: تعادل العملة بالدولار (موضح بالخط الأفقي المتقطع).

* الثعبان داخل النفق: ارتباط أسعار الثعبان ببعضها بحيث لا يجاوز الفرق بين سعر صرف أضعف عملات الثعبان بالدولار سعر أقواها إنما يتم بمراعاة أن يكون الحد الأقصى لانخفاض سعر صرف أضعفها عن سعر تعادلها بالدولار هو [2,25] % , (سعر صرف أضعف عملة من عملات الثعبان هو سعر تعادلها بالدولار).

* وحتى تحافظ دول الثعبان النقدي على بقاء أسعار صرف عملاتها بالدولار داخل النفق أي في حدود [2,25] % من أسعار تعادلها بالدولار ارتفاعا وانخفاضا, فإن بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية الدولار وبائعة لعملاتها أو بائعة للدولار ومشتريه لعملاتها بحسب الحالة, وحتى تحافظ هذه الدول على أسعار صرف عملاتها في داخل الثعبان نفسه (أي ما بين حدود 2,25 % ما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به), فإن بنوكها المركزية تتدخل بائعة ومشتريه لعملاتها ذاتها, إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة, كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة

تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة¹.

فالدول النامية فقد تحولت تدريجيا عن ربط عملتها بعملة رئيسية أو بسلة من العملات المتنوعة ولأخذ نظرة بسيطة على هذا النظام في الدول النامية سوف نعرض نظم أسعار الصرف الخاصة بدول المغرب العربي.

الجدول رقم (03) نظم أسعار الصرف لدول المغرب العربي

البلد	نظام الصرف	السلة
الجزائر	تعويم المدار	الدولار الأمريكي
المغرب	تسيير مثبت	سلة من العملات
تونس	تعويم مدار	سلة من العملات

المصدر : محاضرات بن بوزيان ، مالية دولية ، منشورة ، نقلا عن **World economic outlook**

Octobre 1998 FMI

2- **اتفاقية جمايكا**: جاءت اتفاقية جمايكا للتأكد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت

به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة

بعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف

أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف نظام تعويم العملات وقد اعتبر هذا التعديل مجرد

تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق².

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي³:

خالد الديب ، نقلا عن نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في إقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية, الدار الجامعية،

مصر، 2001، ص: 53-54.

1

²بن بوزيان محمد ، المالية الدولية محاضرات ، منشورة . - [https://elearn.univ-](https://elearn.univ-lemcen.dz/mod/resource/view.php?id=10422)

[lemcen.dz/mod/resource/view.php?id=10422](https://elearn.univ-lemcen.dz/mod/resource/view.php?id=10422) ص 18.

³نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

- إلغاء سعر الصرف تسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في تعامل في الذهب وتحديد أسعاره.
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء.
- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا) ففي أبريل 1977 اقترحت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمن احتياطاتها الذهبية.
- كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.
- ومازال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

2- إصلاح النظام النقدي الدولي

بعد الأزمات التي شهدت دول العلم أقرت مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيما يلي :

1) مقترح مجموعة الأربع وعشرون: عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام

النقدي الدولي (هي أقطار أعضاء من آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) وتركزت مطالبها فيما يلي¹:

- ضرورة تضمين النظام المذكور كل ما يؤمن من زيادة المساعدات الإنمائية والحصص في الوكالات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وتحسين إجراءات التصويت فيها.
- إزالة عوائق الحماية إزاء تجارة هذه الأقطار بالأسواق الغربية.
- الأخذ بعين الاعتبار مشاكل هذه الأقطار المتعلقة بالتجارة وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.

¹منصوري الزين ، محاضرات المالية الدولية ، منشورة ، جامعة البليدة ، الجزائر

(2) مشروع تريفين (*Triffin*): ويقضي بخلق بنك مركزي عالمي وتدويل الاحتياطات النقدية بطريقة تعنى بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى¹.

(3) مشروع بون شتاين: ويرتكز حول تغيير وتطوير آلية صندوق النقد الدولي.

(4) مشروع اتفاق جامايكا 1976: ومفاده مطالبة الأقطار الرأسمالية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50%.

(5) مبادرة أروشا (*The Arusha initiative*): وهذه المبادرة في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا بتنزانيا بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموماً. والأقطار النامية خصوصاً. ونطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي الدعوة الموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية بمعزل عن صندوق النقد الدولي للتحرر من مجموعة (*G10*) وترى هذه المبادرة أن هناك هدفين جوهريين بتعيين على النظام الجديد أن يحققها وهما²:

- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتوظيف والنمو وكبح الاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العالمي.

- دعم عملية التنمية العالمية في الأقطار النامية.

ولتحقيق هذه الأهداف اقترح مجموعة من الآليات:

ديمقراطية الإدارة والرقابة على النظام النقدي الدولي الجديد.

توافر صفة العالمية للنظام المذكور من خلال مشاركة كافة أقطار العالم في تدويل التجارة والمدفوعات.

إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية.

إضافة إلى ذلك لا بد من سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام.

¹ نفس المرجع السابق : نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

² نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

VI. المحور السادس: البيئة المؤسسية للتجارة والمالية الدولية (ص ن الدولي ، البنك العالمي)

1- صندوق النقد الدولي

أولاً - تعريف صندوق النقد الدولي: منظمة عالمية تضم في عضويتها 189 بلداً وتأسست لتحسين صحة الإقتصاد العالمي. تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقاً من أفكار الاقتصاديين هاري وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الإستقرار المالي، وتسيير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الإقتصادي القابل للإستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. الذي يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان كفاءة عمله، كما يضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع والنمو أما توازن في التجارة الدولية¹.

ثانياً - دور صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي²:

1 تقرير صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/about/aboutIMFa.pdf>

2 تقرير صندوق النقد الدولي : <https://www.marefa.org/> تاريخ 2022/09/23 على الساعة 21:55

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.
- ويقدم الصندوق في اجتماعاته مع خبراء الدول منبراً لبحث السياسات الوطنية التي لها علاقة بعمله، ويعمل، وفق رأيه، على جعل العولمة تخدم الجميع.
- يركز الصندوق على السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالموازنة وإدارة النقد والاعتماد وأسعار الصرف وتنظيم القطاع المالي المتعلق بالرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.
- كما يركز الصندوق على السياسات الهيكلية القطاعية التي تؤثر في السياسات الكلية.
- وجد أنواع مختلفة من القروض يقدمها الصندوق، منها¹:
- 1. قروض الاستعداد الائتماني لدعم الدولة المعنية أو يسمى By Credit Arrangement -، وهو تمويل يعطى للدولة المعنية، وتكون مدته من سنة إلى سنة ونصف السنة، ويخصص لمعالجة المشكلات القصيرة الأجل لموازن المدفوعات.
- 2. قروض نافذة التمويل الممدد: Extended Fund Facility وهي قروض تعطى للدولة المعنية، وتكون مدة القرض منها من ثلاث إلى أربع سنوات، وذلك لمعالجة المشكلات البنوية، ويصاحبه عادة وضع برنامج تنموي لمعالجة هذه المشكلات.
- 3. تم في عام 1999م إحداث نافذة تمويلية خاصة «لخفض معدلات الفقر ودفع النمو» المعروفة بـ Poverty Reduction and Growth Facility وحلت محل نافذة التصحيحات الهيكلية: Enhanced Structural Adjustment Facility.
- 4. قروض التسهيل التمويلي التعويضي: Contingent creditline وهو قرض يعطى لأجل قصير لمعالجة مشكلة قصيرة. كما توجد قروض تقدم للدول في الحالات الطارئة.

¹ نفس المرجع السابق .

ثالثا - موارد صندوق النقد الدولي

فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون من مجمل الإحتياطيات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق¹.

و تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي و تتألف الحصة من 25% ذهبا و 75% من عملة البلد العضو، و في حال عدم توافر كمية الذهب و الدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا و تدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، و نظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي و تكمن هذه الأهمية فيما يلي²:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
 - تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
 - بموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
 - على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء.
- و يملك كل بلد عضو في الصندوق 250 صوتا مع زيادة صوت واحد لكل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته مما يؤمن الأكثرية الساحقة من الأصوات لمصلحة الدول التي تملك الحصص الأكبر³.
- و من الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الأعضاء في الصندوق فهي ليست ثابتة بل متغيرة حسب احتياجات الصندوق و كذا بحسب تغير أوضاع و ظروف هذه الدول و قد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمس سنوات و تعديلها إن وجد مبرر لذلك و يتعلق الأمر هنا بتعديل شامل لكافة حصص الأعضاء و يلزم أن توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يمكن أن يتم التعديل فعلا⁴.

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 ص 305.

² بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003. ص 180.

³ مرجع سابق ص 181.

⁴ زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص 160.

إضافة إلى حصص الأعضاء فإن للصندوق موارد خاصة كذلك مثل العملة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى استخدام موارده وكذا العملة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعة و شراء و الفائدة التي يحصل من استثماره في أذونات الخزانة الأمريكية¹.

و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي²:

- الاتفاقات العامة للإقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 و يشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية).

- الاتفاقات الجديدة للإقتراض (NAB) التي تم إستحداثها في عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة و بموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي إقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

وقد زادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ العام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ في عام 1999 حوالي 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

رابعا - إستخدامات صندوق النقد الدولي :

و يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم و قد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو³. و ذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

و من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده

ما يلي:

¹مرجع سابق، ص 162.

²www.imf.org

³ضياء مجيد، مرجع سابق ص 309.

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز 25% من حصتها المقدرة في الصندوق خلال 12 شهراً، و عند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدراً من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.
- كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها 3/4 % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات¹.
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب².

خامسا - الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يتكون من³ :

- 1- مجلس المحافظين الذي بدوره ينقسم إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- 2- المجلس التنفيذي : يتكون من مكتب التقييم المستقل.
- 3- المدير العام ونوابه : يتكون من مكتب الإستثمار (نظام تقاعد الموظفين)، مكتب الميزانية. والتخطيط، مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي ووحدة إدارة المخاطر .
- 4- الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة : تتفرع إلى إدارات المناق الجغرافية والخدمات المساندة.

¹ بسام حجاز، مرجع سابق ص181-182.

² زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص165.

³ <https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart>

2 البنك العالمي

اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو/تموز 1944، وقد حضر المؤتمر 44 دولة. بدأ البنك أعماله في يونيو/حزيران 1946. ويعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن ثمانية آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني. ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأمريكيتين والبقية من جميع أنحاء العالم ، يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 189 دولة تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن. ولكي تصبح أي دولة عضواً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف¹.

أولاً - مجموعة البنك الدولي هي من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم. وتشترك المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك في: الالتزام بالحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة. ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللذان يشكلان مع البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية. وينصب تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتع بالأهلية الائتمانية.

وتركز مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمساعدة الفنية والتأمين ضد المخاطر السياسية وتسوية المنازعات للشركات الخاصة، ومن ضمنها المؤسسات المالية.

ثانياً-الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتع بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولاً مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة

¹<https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd> بتاريخ 2022/09/25

المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع. ولا تزود موارد البنك البلدان المقترضة بالتمويل الضروري فحسب، ولكنها أيضاً تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية، وتساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها. ويساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات والمؤسسات¹.

ثالثاً-موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير تتمثل موارد فيمايلي² :

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارد المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف من حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959. وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة، مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة، مع استكمال وتحفيز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي،

¹ نفس المرجع السابق .

² <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>

وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً.

VII. المحور السابع - المحور البيئية الاقتصادية الكلية الدولية (النظريات ، والممارسات)

1- الحوكمة المالية

✚ مفهوم الحوكمة : يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة الإستخدام فقد كان أول ظهور لهذا اللفظ في 2002 فهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Governance والتي معناها حكم ،فهو انعكاس للدور الذي تلعبه الحكومة عادة في تسيير شؤون شعوبها والحوكمة هي الترجمة المختصرة لمصطلح Governance اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية بانها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها¹، كما يشير مصطلح الحوكمة المالية كتعريف إجرائي الى أنها ذلك الأسلوب المطبق في الدولة الحديثة بغية خلق الثروة استنادا لجملة من الضوابط المتمثلة أساسا في الشفافية المساءلة ، العدالة و اللامركزية في التدبير الإداري والمالي.

✚ "مؤسسات الحوكمة" تشمل العقود والمؤسسات، و تحديد الأعمال. في اعتقاده أن الترتيبات أكثر أهمية من البيئة و أن دراسة الحوكمة أكثر واقعية من دراسة البيئة المؤسساتية. "الترتيب المؤسساتي هو العلاقة التعاقدية أو هيكل الحوكمة بين الكيانات الاقتصادية التي تحدد الطريقة التي تتعاون بها و / أو تتنافس فيها. البيئة المؤسساتية: قواعد اللعبة التي تحدد السياق الذي يحدث فيه النشاط الاقتصادي. تحدد القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية الأساس للإنتاج والتبادل والتوزيع."

✚ أهداف الحوكمة تتجلى فيمايلي² :

- ✓ الربط بين هياكل الرقابة الإدارية والمالية للتعريف الدقيق والشفاف لعناصر الموازنة العامة .
- ✓ إعطاء نظرة شاملة لمجال استخدام الموازنة في إطار نظام تصرف مستقبلي يقوم على الأهداف والنتائج .
- ✓ القضاء على أشكال الفساد وسوء التسيير .
- ✓ تكريس الشفافية والجدوى من استخدام الأمثل للموارد

فتاح شباح ، فوزي العيب . الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الاقتصادية : تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة مقال منشور - المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية . 2022 . ص 185.

بن زيدي عبد اللطيف ، قالون جيلالي :، الحوكمة المالية مدخل إستراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة مقال منشور في مجلة التكامل الإقتصادي جامعة أدرار . ص 7.

مؤشرات قياس الحوكمة

حدد البنك الدولي طرق قياس درجة الحكم بستة معايير كما قد إقترح Kauffman ستة مؤشرات لقياس الحوكمة في دولة ما وا مؤسسة ما حيث أن كل مؤشر يأخذ ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين وتمثل في¹.

- 1- مؤشر المشاركة والمساءلة: يعكس وقياس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية إتخاذ القرار ورسم السياسات الحكومية وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات.
- 2- مؤشر سيادة القانون: يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادي .
- 3- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها: يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة حيث يشمل هذا المؤشر قدرة وعمل الحكومة على صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- 4- مؤشر الإستقرار السياسي: يعكس هذا المؤشر مدى الإستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة .
- 5- مؤشر فعالية الحكومة: يقيس المؤشر فعالية الحكومة (نوعية الخدمات العامة ، وكفاءة جودة الخدمات المدنية وإستقلال الإدارة ودرجة إستقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسة السياسية حيث يعمل هذا المؤشر عللا الرفع من مستوى كفاءة الأداء الحكومي في خدمة وإدارة الشؤون العامة .

➤ إصلاح الحوكمة الإقتصادية: يمثل تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد عاملين أساسيين في معالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وبناء مستقبل أفضل من أجل تحقيق تعافٍ مستدام واحتوائي. فالسيطرة القوية على الفساد في تقترن بارتفاع الإيرادات المحلية، وزيادة كفاءة الاستثمارات العامة، وتحسّن مخرجات التعليم، وبينما تتباين أولويات الحوكمة وفقا لظروف كل بلد على حدة، فمن الممكن أن تهدف الإصلاحات إلى تحقيق ما يلي²:

بلهاشمي جهيزة، دور الحوكمة المالية للمؤسسات في الدول الناشئة . أطروحة دكتوراه ،جامعة معسكر.الجزائر. 2022. ص. 88 .¹

<https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2021/01/08/Economic-2022/10/05Governance-Reforms-to-Support-Inclusive-Growth-in-the-Middle-East-North-Africa-and-48826>

- **زيادة الشفافية والمساءلة:** ويشمل ذلك: زيادة فرص الحصول على المعلومات - بما فيها المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة والبنك المركزي، وتوخي الانفتاح والشفافية في عمليات التوريدات الحكومية، مع نشر عقودها والمعلومات المتعلقة بالمالك المنتفعين للكيانات التي تتم ترسية العقود عليها، وتنفيذ ضوابط داخلية قوية ورقابة خارجية على الموارد العامة بما في ذلك عن طريق التدقيق المستقل، وزيادة المساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، وتعزيز نظم إقرار الذمة المالية.
- **تبسيط القواعد ودقة إنفاذها:** من الممكن تبسيط التعقيدات في عمليات المؤسسات التي تركز عليها المالية العامة وما يرتبط بها من قواعد ولوائح تنظيمية للإدارة المالية العامة، ومن ثم رفع درجة كفاءتها. فمن شأن تبسيط إجراءات الأعمال أن يساعد على الحد من الروتين الإداري - ومواطن التعرض لمخاطر الفساد - وتحسين مناخ الاستثمار كما هو الحال بتحسين إنفاذ القواعد ووضع إطار معزز للرقابة المالية .
- **تعزيز إطار مكافحة الفساد** باعتماد قوانين وقواعد تنظيمية، والاستناد إلى الاتفاقيات الدولية والممارسات السليمة، وإنشاء مؤسسات فعالة لإنفاذها، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتيسير تبادل المعلومات على المستويين الداخلي والدولي .
- كما يعد الالتزام رفيع المستوى والمشاركة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، لا سيما دوائر الأعمال، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، بمثابة عاملين أساسيين لنجاح تنفيذ الإصلاحات الطموحة والمستدامة. وبإمكان الرقمنة أن تُحدث تحولا في الخدمات الحكومية والعلاقات مع دوائر الأعمال والأفراد ومن ثم زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة والثقة الشعبية.

2- العولمة المالية

تعتبر العولمة Globalization مصطلح إقتصادي جديد معاصر للتحويلات الإقتصادية الدولية تعرف على أنها ظاهرة متعددة الأوجه. ورغم أن مفهومها أصبح أحد المفاهيم الشائعة فهي إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة¹.

أحمد عبد العزيز وآخرون. العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والإقتصاد. العدد 86. 1.

كما تعني العولمة الاقتصادية اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح سوقا واحدة كالسوق القومية¹.

✚ الصندوق ودوره في ترسيخ العولمة الاقتصادية

يقوم صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في تأكيد أهمية العولمة وترسيخها والإعداد لوحدة العالم في مختلف المجالات، وذلك عبر آليات عمله والقواعد الملزمة التي ينشئها وتتجلى هذه المساهمة بالخصوص من خلال الوظائف والدور الموكل له والمفاهيم الأساسية التي يستند إليها، ذلك أنه يترجم مفهوما وإيديولوجيا رأسمالية ليبرالية في مجال الاقتصاد الدولي. وتتجلى مساهمة الصندوق بخصوص هذا المجال في تجسيد العولمة وتحرير المبادلات التجارية الدولية².

✚ مؤسسات العولمة

المقصود بمؤسسات العولمة مجمل الهياكل المؤسساتية الدولية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي عملت على تأكيد أهمية إقامة نظام عالمي يجمع جميع الدول دون تمييز، وقد لعبت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دورا رئيسي في تأكيد هذه الأهمية والدعوة لضرورة إيجاد شكل من أشكال الفوقية فوق الدول والحكومات وعليها ان تتنازل عن جزء من سيادتها أن لم تكن كاملة لصالح آليات أكبر ليشكل حكومة العولمة، تحاول مؤسسات الحوكمة تحقيق ثلاث أهداف وهي :

الحفاظ على السلام العالمي.

تطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية،
الثقافية والأنسانية

تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

1 لخضر طوير ، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها .مجلة دراسات وأبحاث .المجلد 5 .العدد 11ص. 244 .

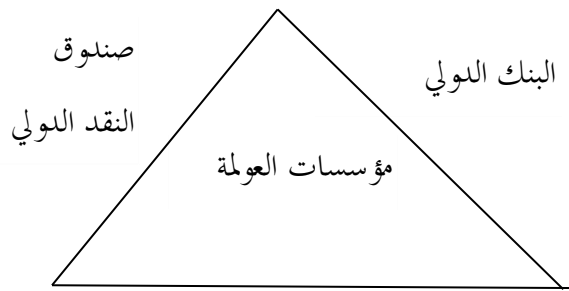
1

2مهند حميد مهدي، دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية.الدول النامية نموذجا لمجلة جيل الأبحاث القانونية

المعمقة العدد 18 الصفحة 93

تتكون هذه المؤسسات من مجموعة متنوعة من الهيئات المسماة بالوكالات المتخصصة التي تنظم نشاطات محددة وتضمن المعايير العالمية وتضم هيئات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة التربية والعلوم الثقافية (يونسكو)، صندوق الطوارئ الدولي لمساعدة الطفولة (يونيسف) اللجنة العليا للاجئين وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، اما من الناحية الإقتصادية فتشرف على إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية للإقتصاد الدولي المعولم بثلاث مؤسسات دولية¹ مبينة في الشكل التالي

الشكل (02) مؤسسات العولمة المالية



منظمة التجارة العالمية

المصدر: زنودة منى، الإقليمية والعولمة. محاضرات مقدمة لسنة الثالثة علوم سياسية. 2011. 2012.

مظاهر العولمة الاقتصادية من أهم مظاهر العولمة مايلي²:

- 1- تحرير إنتقال رؤوس الأموال : فقد عملت العولمة على أرغام المؤسسات المالية على وجودها خارجيا وذلك من خلال تدويل الأتجاهات التجارية، ورغبة الاعوان الإقتصادية في توقع المخاطر المالية وذلك بحسب الإختلالات التي تعرفها رؤوس الاموال فيما بين الأسواق الوطنية الأوروبية إلى قدرتها على التنافس مع المؤسسات العالمية الأخرى ولهذا كان من المفروض وجود مجال مالي مبني على دعم النظام المالي الأوروبي وتسهيل الحرية التامة للخدمات المالية تفادي التهرب الضريبي وفي الاخير تحرير التام لرؤوس الأموال.
- 2- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بعد تاسيس الشركات متعددة الجنسيات لإستراتيجياتها من مركز الشركة الرئيسي في دوة معينة غير أن نشاط هذه الشركة لا يمكن

¹زنودة منى، الإقليمية والعولمة. محاضرات مقدمة لسنة الثالثة علوم سياسية. 2011. 2012. ص. 73.

²قداري أحمد، سياسة إدارة الأزمات الإقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة، أطروحة دكتوراه. جامعة سيدي بلعباس. الجزائر. ص. 25-27.

حصره داخل هذه الدولة وانما يمتد غلى دول أخرى اذن هدي دولية النشاط فهي ترتكز على سوق متعدد الدول

3- تحرير التجارة الخارجية : لقد عرفت التجارة العالمية تطورات متأثرة بما عرفه العالم من تغيرات حيث ظهرت قوى إقتصادية جديدة من دول أسيا الجنوبية الشرقية وكذا التحالفات الجهوية التي تمكنت من الوصول إلى مستوى السيطرة على التجارة الدولية العالمية في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا مادفع إلى تنظيم التجارة الدولية وذلك بإقتراح مجموعة من الغتفاقيات والمنظمات منها : الإتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية ثم المنظمة العالمية للتجارة .

4- تزايد التكتلات الإقتصادية : تعتبر التكتلات من أهم المظاهر التي اسندت للعمولة فقد تسارعت معظم الدول إلى التكتل وذلك بإنشاءكيانات إقتصادية ضخمة من اجل التأثير على الإقتصاد العالمي .

5- تغيير البيئة التكنولوجية والتسويقية للشركات : فقد إعتبرت التجارة الإلكترونية من أهم مظاهر الإقتصاد الرقمي الذي يفرض التفكير في مدى توافق أنظمتها والعمل على تكيفها مع هذا النوع من الإقتصاد.

الأعمال الموجهة

تبرمج حصة أعمال موجهة تنجز فيها عناوين المحاور كبحوث

البحث الأول : ماهية التمويل الدولي

البحث الثاني : سعر الصرف ونظرياته

البحث الثالث :سوق سعر الصرف ومخاطره وكيفية تغطيتها.

البحث الرابع : ميزان المدفوعات

البحث الخامس : النظام النقدي الدولي (الماضي والحاضر)

البحث السادس : مؤسسات التمويل الدولية .(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

البحث السابع :البيئة الاقتصادية الدولية (الحوكمة المالية)

البحث الثامن البيئة الاقتصادية الدولية (، العولمة المالية،)

قائمة المراجع

- ✓ احمد هني العملة والنقود ط02 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006 .
- ✓ أكبر عمر محي الدين الجباري ،التمويل الدولي ،مرجع سابق .ص.9 نقلا عن قورين حاج قويدر ،مفهوم التمويل الدولي ، منتدى محاسبي العرب ،2007 .
- ✓ بسام حجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية" . مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2003،.
- ✓ زينب عوض الله أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي منشورات الحلبي الحقوقية جامعة الإسكندرية 2003.
- ✓ سي محمد كمال ،صباغ رفيقة .المالية الدولية والازمات المالية دار الحامد للنشر والتوزيع .الطبعة الأولى ،2017 .
- ✓ شمعون شمعون،البورصة (بورصة الجزائر) دار الأطلس للنشر والتوزيع سنة 1994
- ✓ الطاهر لطرش تقنيات البنوك.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر200
- ✓ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.
- ✓ عرفان تقي الحسيني،"التمويل الدولي". دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،1999.
- ✓ فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراق للنشر ، 2004.
- ✓ قائم أكبر عمر محي الدين الجباري ،التمويل الدولي ، الأكاديمية العربية المفتوحة ،2009
- ✓ كامل بكري الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2002.
- ✓ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2000.
- ✓ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دارة النهضة العربية، للطباعة و النشر، بيروت سنة 1979، مدحت صادق،النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة، النشر والتوزيع، القاهرة 1997،
- ✓ منير إبراهيم هندي،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،توزيع منشأة المعارف،الإسكندرية،مصر.

قائمة الرسائل والأطروحات .

✓ مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، جامعة تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2010-2011 ، جامعة ورقلة.

✓ درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011.

✓ كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر .

✓ بن بوزيان محمد ،سوار يوسف محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة- المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة. افريل 2007

✓ بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية حالة الجزائر، تونس، المغرب"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010

المواقع الإلكترونية

[/https://www.albankaldawli.org/](https://www.albankaldawli.org/) البنك الدولي

[/https://www.imf.org/](https://www.imf.org/) صندوق النقد الدولي